المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 16-03-2008 العـــدد : 2725
الصفحـات : 19 المسلسل : 168

تعاقب الأزمات... أين الخلل ؟

بالأمس تشرفنا في مجلس الشورى بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، وولي عهده حفظه الله، لافتتاح دورة السنة الجديدة للعام الأخير من دورة مجلس الشورى الحالية، وهو تقليد سار عليه القادة السعوديون منذ إنشاء المجلس. وهي رسالة تحظى باحترام وتقدير جميع أعضاء مجلس الشورى يشرح فيها الملك سياسته وخطته ونهجه وتوجيهاته العامة. وباستعراض كلمات الملك عبدالله في الدورات السابقة نجد فيها رسائل هامة تستهدف رفاهية شعبه وفي الحقيقة كنت وما زلت أحرص على متابعة خطابات وتصريحات خادم الحرمين الشريفين في كل مناسبة وأجدها دائماً تركز على الحرص على شريعتنا السمحاء والعمل على رفاهية الشعب السعودي والعمل على تحقيق أمن واستقرار هذا الوطن ورغم كل الظروف العصيبة التي مرت بها منطقتنا الخليجية إلا أن الاستقرار السياسي في بلادنا كان هو مؤشر العلاقة المتميزة بين القيادة والشعب، ورغم كل الظروف الصعبة الاقتصادية التي تمر بها أسواق المنطقة الخليجية والعربية وأقصد على وجه التحديد حالة التضخم المبرر وغير المبرر في الأسعار ورغم جميع الجهود التي بذلت من القيادة في معالجة هذه الحالة التي مازال المواطنون والمقيمون يعانون منها، إلا أنني لابد أن أعترف أن هناك خللاً في تنفيذ الخطط المعنية برفاهية المواطنين المبنية على حاجة الناس وتوجه القيادة لتحقيق هذه الاحتياجات. وأكبر مثال على تأكيد هذه الظاهرة هو متابعتنا المستمرة لحرص القيادة السعودية على توفير جميع احتياجات شعبها في مختلف المجالات وحرصها على معالجة جميع الأزمات التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات العاجلة والمدعومة بالاعتمادات المالية الضخمة حسب الأوامر السامية للتسريع بمعالجة تلك الأزمات. وهذه حقيقة لامسناها في العديد من الأزمات إلا أن الملاحظ خلال الفترة الماضية أننا تحولنا إلى نظام (إدارة الأزمات) وهذا يؤكد فشل (الإدارة في التخطيط) أي الإدارة التي تعمل لتحقيق الخطط الموضوعة مسبقاً، وفي حالة التحول إلى نظام إدارة الأزمات تصبح الإدارة في حالة طوارئ لمعالجة الأزمة ومع تعاقب الأزمات تصبح الإدارة مضطربة وهذا ما نلحظه في الوقت الحاضر في الإدارة التنفيذية لبعض الوزارات الخدمية في المملكة. والحقيقة أن إدارة الأزمات هي إدارة صادقة في توجهها حيث تصدر فيها القرارات الخاصة بالحلول سريعاً. وترصد فيها الاعتمادات المالية بقرارات سريعة إلا أن حلولها دائماً مكلفة جداً وجودتها في التنفيذ منخفضة، غير أنها تسهم في معالجة المشكلة وتمنع تفاقمها.

مقدمة عامة وددت أن أبدأ بها موضوعي الأساسي في المقالة وهو الإجابة عن السؤال أين الخلل؟ هل هو في التخطيط أم في التنفيذ؟

وهو سؤال يطرح دائماً وينقسم المتخصصون في الرأي إلى ثلاث فئات منهم من يرى أن الخلل في التخطيط ولهم في رأيهم حجج كبيرة ومقنعة أحياناً، ويرى فريق آخر أن الخلل في التنفيذ للخطط ولهم في ذلك حجج داعمة ومساندة وحقائق موثقة. أما الفريق الثالث فيرى أن الخلل في الاثنين (الخطط الخمسية وبرامج تنفيذها) وهو رأي لا يرغب أصحابه أن يغضبوا الطرفين ويفضلوا أن يكونوا في الوسط ولهم في ذلك حججهم وأسانيدهم.

وبصرف النظر عن اختلاف وجهات النظر في الآراء الثلاثة إلا أن ما يهم المواطن هو أولاً تحقيق احتياجاته الأساسية قبل وقوع الأزمة.

وثانياً لو وقعت الأزمة يحتاج إلى حلول عاجلة لإزالة أو تخفيض آثار الأزمة السلبية عليه وهو مطلب عادل تحرص القيادة عليه دائماً.

وهو من وجهة نظري حرص ينبع من المسؤولية الكبرى الملقاة على

ستتوالى الأزمات ما دامت سياسة التطوير الإدارية معتمدة على قيادات إدارية معمرة وهي الأولى بالتطوير الإداري، قبل أن تعصف بها الأزمات فتدفعها خارج مواقعها...

عاتق القيادة وهي قادرة بإذن الله على معالجة جميع الأزمات التي تواجه شعبها وهذا ما نلاحظه دائماً عند مواجهة الأزمات إلا أن ما يقلقني وغيري هو تزايد وتعاقب مسلسل الأزمات، فعلى سبيل المثال لا الحصر أزمة المياه في بعض مدن المملكة قبل عامين أثارتها وسائل الإعلام وأظهرتها بصورة واضحة رغم أنها موجودة قبل الإثارة الإعلامية بأعوام ولم يجرؤ أحد على طرحها إلا عندما وصلت الأزمة لفئة معينة قادرة على طرحها كاملة. وتدخلت القيادة عاجلاً وأمرت بميزانية داعمة عاجلاً وأعلن عن خطط عاجلة ومشاريع قادمة. وتوقفت الحملة الإعلامية إلا أن المشكلة لم تنته بل هي في تزايد والمعاناة أكبر ومدينة جدة أكبر مثال واكتفت الصحافة بالتصريحات الرسمية للمسؤولين عن الأزمة بأنها في أيامها الأخيرة وقد كنت طرحت آن ذاك فكرة مشاريع الخزن الاستراتيجية للماء أسوة بالخزن الاستراتيجي للبترول لأن الماء لو انقطع إمداده من محطات التحلية لأي سبب من

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 16-03-2008 العـــدد : 2725
الصفحـات : 19 المسلسل : 168

عبدالله صادق دحلان *

الأسباب ستكون كارثة تهدد حياة المواطنين والمقيمين وطالبت بسرعة إنشاء هذا المشروع في كل مدينة لتأمين المياه لمدة عشرة أيام على الأقل في الأزمات. وعلى سبيل المثال أزمة السكن وارتفاع أسعاره وعدم توفره، طالبنا قبل سنوات الأزمة بأن يوقف نظام منح أراضي المسؤولين وتوجه جميع أراضي الدولة إلى مشاريع الإسكان الشعبي ومحدودي الدخل شريطة أن تعطى الأولوية لأراضيهم في إنشاء البنية التحتية وإدخال الخدمات الأساسية لها عوضاً عمّا هو قائم حيث توزع أراضي ذوي الدخل المحدود في الصحراء والمناطق النائية بدون بنية تحتية وخدمات أساسية مما يدفعهم إلى بيعها لسماسرة المنح أو تتحول إلى عشوائيات وفي غياب أو تأخر صدور نظام الرهن العقاري والتمويل العقاري تتوقف مشاريع التطوير العقاري المنظمة والتي ستعالج أزمة الإسكان لذوي الدخل المحدود.

وأما الأزمة الثانية انهيار سوق الأسهم أثارتها الصحافة في بدايتها وقامت الدنيا ولم تقعد إلى الآن وأفلس من أفلس ثم أعلن عن سياسات تصحيحية وأوقفت الحملة الاعلامية. إلا أنه وللأسف مازالت الأزمة قائمة وانهار السوق ضعف انهياره في الأزمة الأولى ولم تتخذ إجراءات ناجحة لمعالجة أزمة المتعاملين في الأسهم والذي انهار السوق عليهم وهز شريحة عريضة من ذوي الدخل المحدود مهددين بالسجن وبيع منازلهم وأثاث منازلهم.

وأخيراً أزمات معيشة المواطن كأزمة ارتفاع أسعار الأرز وقلة المعروض من الدقيق وارتفاع أسعار بقية المواد الأساسية. أزمات عديدة كنا نتوقع حدوثها إلا أن المسؤولين عنها ظلوا يدافعون عن وجهة نظرهم حتى وقعت الأزمة. وستتوالى الأزمات ما دامت سياسة التطوير الإدارية معتمدة على قيادات إدارية معمرة وهي الأولى بالتطوير الإداري، قبل أن تعصف بها الأزمات فتدفعها خارج مواقعها.

وأختتم مقالتي بخلاصة استنتجتها شخصياً بعد تحليل دقيق هي أن القضية في بلادنا هي قضية (إدارة وتمويل) والأزمة من وجهة نظري هي أزمة قيادات إدارية عليا نابعة من غياب الأجهزة المتخصصة في بناء القادة الإداريين وضعف الأجهزة الرقابية التي تقيم أداء وإنتاجية كبار القادة الإداريين.

ولو جاز لي أن أقترح لاقترحت إعطاء مجلس الشورى صلاحيات أكبر تكون فيها صلاحية تقييم الوزراء وكبار المسؤولين التنفيذيين وليس مقابلتهم والاستماع لخطبهم وكلماتهم. فالمجلس جهاز استشاري قادر على القيام بهذه المهمة وبه بعض من صفوة العلماء والمفكرين والأدباء ورجال الأعمال والأكاديميين في مختلف التخصصات.

* كاتب اقتصادي سعودي
dahlan@alwatan.com.sa